تَنَازُعُ العَامِلِ النَّحْوِيِّ وَأَثَرُهُ في الخِطَابِ

"دراسة وصفية دلالية تطبيقية من القرآن والحديث وكلام العرب"

د/ عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي

أستاذ اللغة العربية وآدابها – كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية – الجامعة الإسلامية – ماليزيا

الحمد لله، والصلاةُ والسَّلامُ على سيدنا محمد رسولِ الله، وعلى آله وصحبِهِ وَمَنْ والاه.

وبعد: فإنّ للعاملِ النحوي أثراً بالغَ الأهميَّة في مسار الخطاب والدلالة اللغوية، وعلى أساسه تبنى كثير من الأحكام اللغوية والشرعية، وبه تكون اللغة الإتصالية واضحة المعالم جلّية الدلالة، إذ بسببه تتميز المعاني وتكتمل الجمل المفيدة.

ولا نريد في بحثنا هذا أن نخوض غمارَ الخلاف في قضية العامل وتأثيره الأعرابي والدلالي إثباتاً أو نفياً فذلك موضوع مستقل قد بحثه العلماء قديماً وحديثاً مستوفين أطرافه ومسائله.

وَإِنَّما الذي نهدف إليه في هذا البحث تحقيق قضيةٍ أُخرى من قضايا العامل والمعمول عند التعدد؛ إذ أن المعهود في العامل الواحد يكون له معمول واحد أو أكثر بحسب طبيعة العامل لزوماً وتعدياً إذا كان فعلاً، فيقال – على سبيل المثال –: قام الطالبُ، وأكرمَ الطالبُ المدرس، ورأى الرجلُ ابنَهُ عالماً. فيكون للمعمولات عامل واحد يؤثر فيها إعراباً ودلالة وهذا هو الأصل المقرر في قواعد النحو العربي.

واستثناءً من هذه القواعد فقد جاء في الكلام العربي ما يخرج عن الأصل المعهود، وذلك بأن يكون كلامٌ فيه معمولان معهما عامل واحد صالح للعمل فيهما بجهة واحدة. ويكون أحد المعمولين قد أشغَلَ العامل عن العمل في المعمول الآخر.

مثل: زيداً أكرمتُ أباهُ، فإنّ "زيداً" و"أباهُ" معمولان للفعل "أكرم"، وهو صالح للعمل فيهما نصباً على المفعولية، لكنّ الفعل قد اشتغل بواحد منهما عن الآخر، فمن هو المفعول به منهما؟ وما هو الحكم في هذه الحالة؟ ومن هو العامل في المعمول الآخر؟. إن هذا موضوعٌ يجيب عنه النحويون في باب نحويّ أطلقوا عليه عنوان: "اشتغال العامل عن المعمول"، وهو بحث يختلف عن البحث في موضوعنا هذا.

ويقابل الاشتغال كلام عربي يحتوي على عاملين أو أكثر، ومعمولٍ أو أكثر وكل عامل صالحٌ للعمل في كل

واحد من المعمولات، مما يحدث تنازعاً بين العوامل في معمولاتها وتجاذباً في العمل المقرر مع تلك المعمولات.

فما هو الحكم تجاه هذا التنازع، وكيف تُحَلُّ إشكاليةُ هذا التجاذب في العمل؟ وماذا لكل عامل من متطلبات؟ وما هي الآثار الدلالية المترتبة على مثل هذا النمط من الخطابات الإتصالية؟

هذا ما يجيب عنه بحثنا هنا بتفصيل واضح واستقراء جامع لجوانب الموضوع.

إن البحث في هذه الأمور سيوضح المذاهب النحوية والآراء اللغوية فيها وسيُظهر الأثر الدلالي في الخطاب من خلال تنوع الأساليب العربية. وسيتعزز البحث وما فيه من آراء ومذاهب بكلام العرب مما ورد في كلام الله المجيد، وكلام نبيه محمد ﷺ، ونثر العرب وشعرهم.

١- تعريف التنازع:

أ- **معناه في اللغة**: التجاذب، قال تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيءٍ فردوه إلى الله والرسول﴾ (النساء: ٥٩). والتنازع كالمنازعة ويعبر بهما عن التخاصم والمجادلة، ومنه قوله تعالى: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾ (الأنفال: ٤٦)، ويقال: تنازع القوم إذا اختصموا.

وفي التنازع معنى التناول والتعاطي الذي يؤدي إلى التجاذب، قال تعالى: ﴿يتنازعون فيها كأساً﴾ (الطور: ٢٣) أي: يتناولون، ومنه قولهم: تنازعوا الخيل، أي: تنازع فارسوها العنان، والمنازعة المجاذبة في الأعيان والمعاني، ومعناها في الخصومة مجاذبةٌ في الحجج فيما يتنازع فيه الخصمان[١].

ب- **معناه في الاصطلاح**: أن يتقدم في الكلام، عاملان فأكثر، ويتأخر معمول فأكثر، ويكون كلٌّ من المتقدم طالباً لكلٍّ من المتأخر من جهة المعنى والعمل[٢].

٢- توضيح التنازع:

أ- قال الله تعالى: ﴿آتوني أُفرغ عليه قطراً﴾ (الكهف: ٩٦).

ب- وقال ﷺ: "تُسَبِّحونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاَثاً وَثَلاَثِينَ"[٣]

ج- وقال الشاعر:

طَلَبتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِيْ فَلَيْتَنِي قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ

د- ويقال: قَامَ وَقَعَدَ أخواك، ورأيتُ وأكرمتُ زيداً، وجَلَسَ وأكرمتُ الطالب.

فأنت ترى في هذه النصوص عواملَ تقدمتْ ومعمولاتٍ تأخرتْ على النحو الآتي:

أ- ففي الآية القرآنية تقدم العاملان "آتوني" و"أفرغ"، وتأخر المعمول "قِطراً" وكلاهما يطلبه مفعولاً به بعد أن استوفى كل واحد منهما فاعله.

ب- وفي الحديث تقدمت العوامل "تُسَبِّحُونَ" و"تَحْمَدُونَ" و"تُكَبِّرونَ" وتأخر المعمولان "خَلْفَ" ظرف زمان، و"ثلاثاً وثلاثين" عدد نائب عن المفعول المطلق، وكل عامل منها يطلب هذين المعمولين بعد أن استوفى كل واحد منها فاعله.

ج- وفي البيت تقدمت العوامل: "طلبت" و"أدرك" و"أبغ" وتأخر المعمولان "الندى" مفعول به، و"عند" ظرف مكان، وكل عامل منها يطلبهما بعد أن أخذ كل عامل فاعله.

د- وفي الأمثلة: تجد الأول منها فيه عاملان بعدهما معمول صالح لأن يكون فاعلاً لكل واحد منهما، وفي المثال الثاني كذلك وقد طلبا المعمولَ مفعولاً به، وفي الثالث طلباه أيضاً لكن الأول "جلس" يطلبه فاعلاً، والثاني "أكرمت" يطلبه مفعولاً به.

٣- أسماء التنازع:

تعددت عباراتُ النحويين في تسمية هذا النمط من التركيب، ووضعوا في مصنفاتهم عناوين مختلفة للتنازع وهي: "باب التنازع" وهي تسمية عند الأكثرين، و"الأخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر" عند المبرد[٤]، و"التنازع في العمل" عند ابن مالك، و"باب العمل" عند ابن هشام، و"إعمال الفعلين" عند الهرمي، و"باب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل الآخر" عند الزجاجي وابن عصفور، و"باب الأعمال" عند غيرهم[٥]، وهي عبارات متقاربة لا مشاحة فيها، ولكن أدقها الأول والثاني لأن القضية تنازع وتجاذب بين العوامل، أما الأعمال والأهمال فهو حكم على التنازع ولا يصح الحكم على الشيء إلاّ بعد معرفته.

٤- أنواع التنازع:

الأصل في التنازع تعدد العوامل ليحصل التنازع بينها، ولا يشترط تعدد المعمول لأن تنازع العوامل يمكن أن يتحقق في معمول واحد، لكن قد يتعدد المعمول أيضاً، وعلى هذا فللتنازع صور وأنواع متعددة كما يأتي[٦]:

أ- تنازع عاملين في معمول واحد، مثل قوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾ (الكهف: ٩٦). العاملان: "آتوني" و"أفرغ"، والمعمول "قطراً".

ب- تنازع أكثر من عاملين في معمول واحد، مثل: "كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم".

العوامل: "صليت" و"باركت" و"ترحمت"، والمعمول "على إبراهيم".

ومثل قول الشاعر:

سُئِلْتَ فَلَمْ تَبْخَلْ وَلَمْ تُعْطِ طَائِلاً فَسِيَّانَ لاَذَمٌّ عَلَيْكَ وَلاَ حَمْدُ[٧]

العوامل: "سئل" و"تبخل" و"تعطي"، والمعمول "طائلاً".

ج- تنازع عاملين في أكثر من معمول، مثل قولهم: "طبَخَ وأكَلَ الرجُلُ الطعامَ في الدار".

العوامل: "طبخ" و"أكل"، والمعمولات: "الرجل" و"الطعام" و"في الدار".

د- تنازع أكثر من عاملين في أكثر من معمول، مثل قوله ﷺ: "تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وتكبرون خلف كل صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين".

٥- أنواع العوامل المتنازعةُ:

العامل الذي يكون فيه التنازع يكون فعلاً متصرفاً أو اسم فعل أو اسماً مشتقاً على النحو الآتي[٨]:

أ- أن تكون العوامل من الأفعال المتصرفة، كقوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾ (الكهف: ٩٦).

ب- أن تكون العوامل من أسماء الأفعال، كقولك: هيهات وعليك زيداً، فهيهات اسم فعل بمعنى "بَعُدَ"، و"عليك" اسم فعل أمر بمعنى "إلزمْ"، و"زيد" مطلوب للأول فاعلاً وللثاني مفعولاً به.

ج- أن تكون العوامل مِن مصادر الأفعال، كقولهم: عجبتُ من حُبّكَ وطاعَتِكَ الأستاذَ، فالحب والطاعة مصدران تنازعا في الأستاذ ليكون مفعولاً به لكل واحد منهما[٩].

د- أن تكون العوامل من المشتقات كاسم الفاعل الذي يعمل عمل فعله، كقول الشاعر:

عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاَّ فِنَاءَكِ مَؤِلاَ[١٠]

فالعاملان "مُغيثاً" و"مُغْنياً" اسما فاعل يعملان عمل الفعل، وكل واحد منهما يطلب "مَنْ" التي بمعنى الذي مفعولاً به.

هـ- أن تكون العوامل من المشتقات كاسم المفعول الذي يعمل عمل فعله، كقول الشاعر:

قَضَى كُلُّ ذِي دَينٍ فَوَفَّى عَزِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[١١]

فالعاملان "ممطول" و"مُعَنًّى" وهما اسما مفعول يعملان عمل الفعل المبني للمجهول، وتنازعا في "غريمُها" ليكون نائبَ فاعلٍ لكل منهما[١٢].

و- أن تكون العوامل من المشتقات كالصفة المشبهة، كقولهم: أَجَمِيلٌ وَنَظِيفٌ زَيدٌ؟.

فجميل ونظيفٌ عاملان وكلاهما صفة مشبهة يطلبان زيداً فاعلاً.

ز- أن تكون العوامل من المشتقات كاسم التفضل في قولهم: أَضْبَطُ النَّاسِ وأَجْمَعُهُم لِلْعِلْمِ زَيْدٌ.

فاضبط وأجمع اسما تفضيل يعملان عمل الفعل وقد تنازعا "زيد" ليكون فاعلاً لكل واحد منهما.

ح- أن تكون العوامل متنوعة من الأفعال والأسماء، كقوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤوا كتابية﴾ (الحاقة: ١٩).

فالعامل الأول اسم فعل وهو "هاؤم[١٣]" بمعنى خذوا، والعامل الثاني فعل أمر وهو "اقرءوا"، والمتنازع فيه

"كتابية" وكل واحد منهما يطلبه مفعولاً به.

ط- أن تكون العوامل متنوعة من فعل ومصدر كقول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[١١]

فالعامل الأول فعل ماضٍ وهو "لَقِيَ" والعامل الثاني مصدر عامل عمل الفعل وهو "الضرب" وقد تنازعا معمولاً واحداً وهو "مِسْمَعَا" ليكون مفعولاً به لكل واحد منهما.

٦- شروط العوامل المتنازعة:

حتى يتحقق التنازع بين العوامل لابد من توفر شروط تحقق التنازع بينها وإلاّ فلا يتحقق التنازع والشروط هي:

الشرط الأول:

أن يكون الفاعل فعلاً متصرفاً أو اسماً شبيهاً بالفعل في العمل كما مرَّ من أمثلة وشواهد، وعلى هذا فإن هناك عوامل لا تتنازع فيما بينها وهي على النحو الآتي:

أ- فلا تنازع بين الحروف، ويرى بعض النحويين كابن العلج جواز ذلك، فقالوا: لَعَلَّ وعسى زيدٌ أنْ يخرجَ، فقد تنازع الحرفان "لعل" و"عسى" على معمولين "زيد" و"أن يخرج".

ومثَّل بعضهم لتنازع الحرفين بقوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا﴾ (البقرة: ٢٤)، ويرى أن الحرفين "إنْ" و"لم" تنازعا في "تفعلوا"، وردّ آخرون ذلك بأن العاملَ في الفعل "لم"، وهي والفعل في محل جزم معمولان لأن الشرطية ولا تنازع في الآية[١٥].

ب- ولا تنازع بين الحروف وغيرها من الأفعال والأسماء.

ج- ولا تنازع بين الأفعال الجامدة.

وقد أجاز المبرد التنازع بين فعلي التعجب، واختاره ابن مالك في التسهيل، ورجحه الرضي، في مثل قولهم: ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زَيداً، وأَحْسِنْ وأَجْمِلْ بِخالدٍ[١٦].

د- ولا تنازع بين الأسماء غير العامِلةِ عمل الفعل، لأنها لا تأخذ معمولات تتنازع فيها.

هـ- ولا تنازع بين الأفعال المتصرفة والأفعال الجامدة.

وقد أجاز بعض النحويين التنازع بين فعل متصرف وفعل جامد شريطة أن يكون الجامد متأخراً، ومثلوا له بقولهم: أَعْجَبَنِي وَلَسْتُ مثل زَيدٍ[١٧]. فأَعْجَبَ فعل ماضٍ متصرف يطلب "مثل" فاعلاً، وليس فعل ماضٍ جامد يطلب "مثل" خبراً منصوباً لأنها من أخوات كان.

و- ولا تنازع بين فعل متصرف واسم غير عامل عمل الفعل.

الشرط الثاني:

أن يكون بين العوامل المتنازعة ارتباط يجعل كلَّ عامل بمستوى العامل الآخر ومكافئاً له حتى يحصل التنازع على المعمول بدون تفاوت بينها، وإلاّ فلا تنازع حينئذٍ، فلو قيل: قام قعد أخوك، فلا تنازع بين العاملين لأنهما ليسا بمستوى واحد، بل إن الفعل الثاني هو العامل لاتصاله بالمعمول ولا علاقة له بالعامل الأول فلا ينازعه في معموله لفقدان الارتباط بينهما[١٨].

ويحصل ارتباط العوامل بواحد من ثلاثة روابط وهي كما يأتي:

الرابط الأول: العطف:

وذلك يكون باستخدام واحد من حروف العطف بين العوامل، نحو: قام وقعد أخوك، ورأيت ثم أكرمت زيداً.

وقد أوجب الجَرْمِيُّ الروابط أن يكون الارتباط بين العوامل محصوراً بهذا الرابط وهو العطف فقط دون غيره من الروابط الأخرى الآتي ذكرها[١٩].

الرابط الثاني: العمل:

يكون الربط بين العوامل المتنازعة بالعمل وذلك بأن يكون العامل المتقدم عاملاً في العامل المتأخر، كقوله تعالى: ﴿وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً﴾ (الجن: ٧) فقد تنازع العاملان "ظنوا" و"ظننتم" في قوله تعالى: ﴿أن لن يبعث﴾، والرابط بين العاملين أن الأول منهما عامل في الثاني، إذ أن الجار والمجرور "كما" صفة لمصدر مقدر يعرب مفعولاً مطلقاً منصوباً ب"ظنوا" والتقدير: وأنهم ظنوا ظناً مماثلاً لظنكم أن لن يبعث الله أحداً[٢٠].

الرابط الثالث: الجواب:

يتحقق الربط بين العوامل المتنازعة بأن يكون العامل المتأخر واقعاً في جواب العامل المتقدم، والجواب إما جواب سؤال وإما جواب شرط[٢١].

فمثال جواب السؤال قوله تعالى: ﴿يستفتونك قُل اللهُ يفتيكُم في الكلالة﴾ (النساء: ١٧٦). فإن العامل الثاني "يفتيكم" وقع في جواب السؤال المفهوم من العامل الأول "يستفتونك" لوجود سين الطلب في الفعل، وقد جاء صدر الجواب بالقول والعامل الثاني مقول للقول.

ومثال جواب الشرط قوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾ (الكهف: ٩٦). فإن العامل المتأخر "أفرغ" وقع جواباً للعامل المتقدم "آتوني"، لأن الطلب وجوابه شبيهان بالشرط وجوابه، والتقدير: إن تأتوني أفرغ. ومنه قوله تعالى: ﴿تعالَوا يستغفر لكم رسولُ الله﴾ (المنافقون: ٥)، فالعامل المتأخر "يستغفر" وقع جواباً للأول "تعالوا" بمعنى ائتوا. وقد أعمل الثاني الذي يطلب "رسول" فاعلاً.

الشرط الثالث:

أن يكون موقع العوامل المتنازعة متقدماً على العوامل المتنازع فيها، حتى يتحقق طلبُ العوامل وتنازعها في تلك المعمولات المتأخرة، والأمثلة على ذلك واضحة كما سبق. فإن جاءت المعمولات متقدمة على العوامل أو متوسطة بينها فلذلك حكم آخر وخلاف نحوي كما يأتي:

أ- **تقدم المعمول:**

إذا تقدمت المعمولات على العوامل فلا تنازع بينها عند جمهور النحويين؛ لأن المعمولَ المتقدم إمّا أن يكون مرفوعاً أو منصوباً، فإن كان مرفوعاً فلا عمل لواحد من العوامل المتأخرة فيه، بل إن كلّ واحد منها عامل في ضمير المعمول المتقدم، فإذا قيل: زيد قام وقعد ودرس، فإن معمول كل فعل متأخر ضميرٌ مستتر وهو فاعل تقديره [هو] وزيد مبتدأ وما بعده خبر وعندئذٍ فلا تنازع لأن كل عامل استوفى معموله الخاص به.

وإن كان المعمول المتقدم منصوباً فالعامل فيه أوّلُ العوامل لوقوعه عقبه مباشرة، وأما العوامل الأخرى فتكون عاملة في ضمير المعمول المتقدم، ويمكن أن لا يكون لها معمول أصلاً لأنه منصوب فضلة لا يجب تقديره، فإذا قيل: زيداً لقيتُ وأكرمتُ وساعدتُ، فإن زيداً مفعول مقدم والعامل فيه "لقيت" والأفعال الأخرى إما أن يقدر لها ضمير أي: أكرمته وساعدته، أو لا يقدر فيها ذلك لأنه فضلة.

ويرى بعض النحويين ومنهم الرضي جوازَ تنازع العوامل في المعمول المنصوب فقط إذا تقدم، بخلاف المرفوع المتقدم فإنه لا تنازع فيه[٢٢].

ب- **توسط المعمول:**

إذا توسطت المعمولات بين العوامل فلا تنازع بينها عند جمهور النحاة أيضاً، لأن المعمول المتوسط يكون معمولاً للعامل المتقدم عليه والمباشر له، وأما العوامل الأخرى المتأخرة عنه فتعمل في ضمير المتقدم سواء كان مرفوعاً أو منصوباً.

فإذا قيل: قعد المدرسُ وتكلم بخير، فإن فاعل تكلم ضمير مستتر تقديره [هو] والمدرس فاعل قعد، وإذا قيل: رأيت زيداً وأكرمتُ ونصرتُ، فإن زيداً مفعول به لرأيتُ، وأما الأفعال الأخرى فلها مفعولات به مقدرة أو بدون تقدير. وقد أجاز أبو علي الفارسي التنازع بين العوامل التي يتوسطها المعمول[٢٣].

الشرط الرابع:

يشترط في العوامل المتنازعة أن يكون كلٌّ واحد منها صالحاً للعمل في المعمول المتأخر وجوباً وطالباً من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى، كما تقدم من أمثلة، والطلب يكون إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو مع

التخالف فيهما. وعلى هذا فلا تنازع بين العوامل التي لا تصلح أن تتوجه جميعها إلى المعمول المتأخر، بل يكون العمل للعامل الصالح للمعمول ويكون للعوامل الأخرى معمولها المناسب لها.

وذهب بعض النحويين كأبي علي الفارسي والجرجاني إلى عدم اشتراط هذا الوجوب في التنازع[٢٤]. وقد جاءت نصوص عربية من هذا القبيل مما أثار خلافاً بين العلماء في وجود التنازع فيها أو عدم وجوده، وهنا نذكر قسماً من تلك النصوص وما فيها من خلاف.

النص الأول: قوله تعالى: ﴿وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططاً﴾ (الجن: ٤). فقد تقدم عاملان هما "كان" و"يقول" وتأخر معمول وهو "سفيهنا"، لكن أحد العاملين وهو "كان" لا يتوجه إلى المعمول وجوباً لاحتمال عملها في ضمير الشأن، وعندئذٍ فإن الآية الكريمة لا تدخل في باب تنازع العامل.

وذهب بعض الكوفيين وأبو علي الفارسي والجرجاني إلى أن في الآية تنازعاً على عدم تقدير عمل "كان" في ضمير الشأن، وأنها تتوجه إلى المعمول بدون فساد في المعنى واللفظ.

النص الثاني: قول امرئ القيس:

وَلَو أَنَّمَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنْ الْمَالِ[٢٥]

فقد تقدم عاملان هما "كفاني" و"أطلب"، وتأخر معمول وهو "قليل"، والعامل الأول يطلبه فاعلاً، والثاني يطلبه مفعولاً به، وقد اختلف العلماء في هذا النص هل هو من باب التنازع أم ليس منه؟

فجمهور النحويين ذهبوا إلى أن هذا البيت ليس من باب التنازع؛ لأن توجه أحد العاملين إلى المعمول يُفسد المعنى ويفسد اللفظ.

أما فساد المعنى فإن الفعل "أطلب" منفي بـ"لم" ومنفي أيضاً بـ"لو"[٢٦] فتوجه إليه نفيان فأصبح مثبتاً؛ لأن نفي النفي إثبات فإذا توجه بالعمل في هذه الحالة إلى المعمول فسيكون المعنى: "وإني أطلبُ قليلاً من المال" وهذا يتناقض في المعنى مع قوله أول البيت: أنا لا أسعى لأدنى معيشة، ويتناقض مع قوله في بيت بعده:

ولكنَّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المؤَثَّلَ أَمْثَالِي[٢٧]

أما الفعل الأول "كفاني" فهو منفي بـ"لو" ويصح أن يتوجه إلى "قليل"، ويكون المعنى: "ولا يكفيني قليل من المال". وبذلك يقدر للفعل الثاني مفعول به تقديره "المُلْكَ"، فيكون معنى ما أراده الشاعر من البيت كالآتي: أنا لا أسعى لأدنى معيشة، ولا يكفيني قليل من المال، وأطلبُ المُلْكَ[٢٨].

وأما فساد اللفظ فإنّ بعض النحويين ذهبوا إلى وجود فساد لفظي في البيت وهو العطف قبل استكمال المعطوف عليه معمولَه، فقد عطف "ولم أطلب" على "كفاني" الذي لم يستكمل معموله "قليل" والأفصح أن يقال:

"كفاني" قليل ولم أطلب" وقد أجازوا ذلك في ضرورة الشعر[٢٩].

وقد يقال: إن الفساد في المعنى يتحقق بسبب عطف "ولم أطلب" على "كفاني" فيمكن أن تقدر "ولم أطلب" كلاماً مستأنفاً[٣٠] حتى يبقى على نفيه المحض دون أن ينقلب إلى إثبات ودون أن يدخل تحت حكم "لو" ولا نفيها وعندئذٍ يكون من باب التنازع لصحة المعنى وعدم فساده وكأنه يقول: أنا لا أسعى لأدنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولم أطلب قليلاً من المال.

والجواب على هذا القول: أن من شروط التنازع بين العوامل أن يكون بينها ارتباط بواحد من الروابط التي تقدم ذكرها في هذا البحث. وجعل الواو استئنافاً يلغي الارتباط بينها فيبطل التنازع[٣١].

وذهب ابن الحاجب وآخرون معه إلى أن البيت من التنازع على جعل الواو في "ولم أطلب" واوَ الحال، ليتحقق الربط بين الفعلين بلا تناقض ولا فساد في المعنى لأن "لو" لا تتوجه بنفيها وحكمها إلى "ولم أطلب" لأنه حال فيكون المعنى: أنا لا أسعى لأدنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال في حال كوني لم أطلب قليلاً منه.

ومثل هذا إذا قيل: "لو دعوتُه أجابني غيرَ متوانٍ" فإن "لو" أفادتْ انتفاءَ الدعوةِ والإجابةِ، دون انتفاء عدم التواني، فلا يلزم إثباته على قاعدة نفي النفي إثبات.

وقد ردّ بعضهم على ابن الحاجب رأيه هذا بأنّ نفي "لو" إذا دخل على كلام مقيد توجّه النفي إلى القيد أيضاً. ومعلوم أن الحال قيد لعامله[٣٢].

أما بعض الكوفيين وأبو علي الفارسي فقد ذهبوا إلى أنّ هذا البيت من التنازع، وأن الفعل الأول "كفاني" هو العامل في "قليل". وهذا مبني على عدم اشتراطهم وجوب توجه كل العوامل إلى المعمول.

النص الثالث: قول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلى أَينَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ[٣٣]

تقدم فيه عاملان هما [أتاك أتاك] وتأخر عنهما معمول هو [اللاحقون]. لكنه ليس من باب التنازع كما قرر جمهور النحويين؛ لأن الفعل الثاني جيء به لمجرد تقوية الفعل الأول وتوكيده فهو بمنزلة حرف زائد للتوكيد فلا فاعل له أصلاً حتى يتنازع مع الفعل الأول في [اللاحقون] ولو كان من باب التنازع فأراد إعمال الأول لقال: أتاك أتوك اللاحقون، أو أراد إعمال الثاني لقال: أتوك أتاك اللاحقون؛ ولأن الشاعر لم يقل ذلك فهو ليس من التنازع.

وذهب المرادي في شرح التسهيل إلى أن هذا يحتمل أن يكون من باب التنازع بإضمار فاعل مفرد في الفعل المهمل، كما حكى سيبويه: ضَرَبَني وضَرَبْتُ قومَك - بنصب قومَك - أي: ضَرَبَنِي مَنْ ثَمَّتَ[٣٤].

النص الرابع: قول الشاعر:

فَهَيهَاتَ هَيهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِوَهَيهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ[٣٥]

العاملان هنا اسمان للفعل الماضي وهما [هيهات هيهات] بمعنى بَعُدَ، والمعمولُ هو [العَقِيقُ] لكنَّ هذا ليس من التنازع؛ لأن العامل الثاني توكيد للأول فلا يحتاج إلى فاعل وهو بمثابة قولهم: بَعُدَ العَقِيقُ بُعْداً، فهو توكيد ليس فيه إسنادٌ جديد.

وقد أجاز أبو عليّ الفارسيُّ أن يكون هذا التركيب من باب التنازع، وأن [العقيق] فاعل مرفوع بـ[هيهات] الثانية، وفاعل الأولى مضمر، أو فاعل بالأولى وفاعل الثانية مضمرة، وهذا مثل قولهم: قام قام زيدٌ، الذي أجاز فيه ابنُ أبي الربيع أن يكون [زيد] فاعلاً بالثاني، وفاعل الأول مضمر، أو يكون فاعلاً بالأول، والثاني توكيد له لا فاعل له.

وقد أجاز بعضهم – كالفراء – أن يكون [زيد] معمولاً للعاملين معاً لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى وطلبِ الإعراب فكأنهما عامل واحد[٣٦].

الشرط الخامس:

من شروط العوامل المتنازِعة أن تكون مذكورة لا محذوفة، فلا تنازع بين عامل مذكور وآخر محذوف، ولا بين عوامل محذوفات، فإذا قيل: مَنْ لَقِيتَ وَأَكرمْتَ؟ فكان الجواب: [أكرمتُ زيداً]، بحذف العامل الأول على تقدير: لقيتُ وأكرمتُ زيداً، أو كان الجواب: [لقيتُ زيداً] بحذف العامل الثاني، على تقدير لقيت وأكرمتُ زيداً، أو كان الجواب: [زيداً]، بحذف العاملين معاً فلا تنازع في ذلك كُلِّهِ؛ لأن العمل للعامل المذكور في حالة ذكر أحدهما في الجواب، وأن العمل لأحد العاملين في حالة حذفهما، ويقدر في كل الأحوال للعامل الآخر معموله.

الشرط السادس:

أن تكون العوامل متصرفة إذا كانت من الأفعال، فلا تنازع بين الأفعال الجامدة مثل عسى، وليس، ونعم، وبئس[٣٧].

الشرط السابع:

أن تكون العوامل عاملةً عمل الفعل إذا كانت أسماءً، فلا تنازع بين المشتقات التي لا تعمل عمل الفعل مثل أسماء الفاعل والمفعول، التي فقدت شروط عملها عملَ الفعل.

٧- شروط المعمولات المتنازع فيها:

حتى يتحقق التنازع فإنه يشترط في المعمول المتنازَع فيه شروط، لابد من تحققها فيه وهي كما يأتي:

الشرط الأول:

أن يكون المعمول اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً منفصلاً، ولا تنازع في معمول يأتي ضميراً مستتراً؛ لأن الضمير المستتر متصل بعامله فيكون معمولاً له ولا يصلح أن يكون معمولاً لغيره، فلو قيل: الطالبُ قرأَ وامتحنَ، فإن كلاً من الفعلين له فاعله وهو الضمير المستتر المتصل به، ولا تنازع في هذه الحالة.

وكذلك لا تنازع في ضمير بارز متصل بعامله لأن هذا الاتصال يجعله معمولاً للعامل المتصل به فقط، ولا يصح أن يكون معمولاً لغيره، فإذا قيل: زيدٌ ضرب وأكرمك فإنه لا يتنازع العاملان على الكاف؛ لأنه ضمير بارز متصل بعامله.

الشرط الثاني:

أن تكون المعمولات متأخرة عن العوامل، لتكون مطلوبة لكل العوامل المتقدمة وقد تقدم الحديث عن هذا في الشرط الثالث من شروط العوامل المتنازعة.

الشرط الثالث:

من شروط المعمول الذي يصح التنازع فيه أن يكون صالحاً للأضمار، أي تحويله من ظاهر إلى مضمر، أما الأسماء الظاهرة التي لا تكون قابلة للأضمار فلا تكون من المعمولات المتنازَع فيها، وذلك كالحال والتمييز فإنهما لا يكونان مضمرين لأنهما نكرتان والمضمر معرفة.

الشرط الرابع:

أن لا يكون في المعمول المرفوع ضمير يعود على اسم سابق – وهذا شرط اشترطه ابن مالك في التسهيل – فإذا قيل: زيد قام وقعد أخوه، فإنه ليس من باب التنازع لانعدام الربط المطلوب في الجملة، فلو قدّرنا أنّ العامل في [أخوه] هو العامل الثاني [قَعَدَ] وأن فاعل [قام] ضمير مستتر يعود إلى [أخوه] فإنّ ذلك يعني خُلُوَّ الأول من ضمير يربطه بالمبتدأ وهو [زيد] وكذلك العكس في إعمال الأول بـ[أخوه] وإضمار الفاعل في الثاني.

واعترض بعضهم على هذا الشرط بأنه يكفي في الربط أن يرفع العامل الآخر ضميراً يعود على اسم فيه ضمير يربطه بالمبتدأ[٣٨].

٨- الاختيارات في الإعمال:

اتفق النحويون على جواز إعمال أحد العوامل المتنازعة في المعمولاتِ المتنازَعِ فيها، إذا توفرت الشروط المقدمُ ذكرها في العامل والمعمول، لكنَّ اختياراتهم في ترجيح العامل الذي له أفضلية العمل على غيره قد اختلفت وتعددت فيها المذاهب والآراء على النحو الآتي:

المذهب الأول: اختيار العامل الأخير للإعمال:

وهذا مذهب البصريين واختيارهم، فإنهم رجحوا إعمال العامل الأخير في المعمولات المتنازَع فيها، ومع أن العامل الأول يكون أقوى وأن الأخير يكون أضعف في العمل إلاّ أنهم عللوا اختيارهم بأمور منها:

أ- أنّ العاملَ الأخير قريب من المعمول فهو أولى بالعمل فيه من غيره من العوامل البعيدة عنه والمنفصلة عنه.

ب- وأنّ العامل الأخير يكتسب قوَّة من كونه سالماً من العطف قبل تمام المعطوف عليه في حالة إعمال الأول والعطف عليه قبل أن يُذكر معموله.

ج- وأنّ العامل الأخير سالم من قضية الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي كما هو الحال فيما إذا أعمل الأول. وإن كان ذلك جائز في حالة الضرورة[٣١].

د- وأنّ أكثر النصوص العربية المسموعة جاءتْ بإعمال العامل الأخير، وفي مقدمتها كتاب الله المجيد فقد نزل القرآن على ذلك ومنه قوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾ (الكهف: ٩٦)، فالعامل في "قطراً" هو الثاني "أفرغ" ولو كان العاملُ الأولَ - لقال: أفرغه عليه -[٤]، وكذلك قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤا كتابيهْ﴾ (الحاقة: ١٩) فإن العامل في "كتابية" هو الثاني "اقرءوا" ولو كان الأول لقال: اقرءوهُ كتابيهْ.

المذهب الثاني: اختيار العامل الأول للإعمال:

وهذا مذهب الكوفيين وترجيحهم فإنهم اختاروا العاملَ الأول للعمل في المعمول المتنازَع فيه وجعلوه أولى من العامل الأخير في ذلك، وعللوا هذا الاختيار بأمورٍ منها:

أ- أنّ العاملَ الأول يكتسبُ قُوَّةً في العمل من كونه واقعاً في صدر الكلام وله الأسبقية على العامل المتأخر، والعرب تعتني بالمتقدم، والدليل على ذلك أنّ القسم والشرط إذا اجتمعا في جملة فإنَّ العرب تبني الجواب على المتقدم منهما، وتحذف جواب المتأخر لدلالة الأول عليه[٤١].

ب- وأن إعمال الأول يجعل الكلامَ سالماً من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبه فيكون إضماراً قبل الذكر وذلك غير جائز، وبإعمال الأول يكونُ الضمير المقدرُ في العامل المتأخر عائداً إلى متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة وذلك جائز.

ج- وأن إعمال الأول لا يؤدي إلى حذف الضمير من الأول في حالة إعمال الثاني كما هو رأي الكسائي.

د- وأنّ إعمال الأول يُبعدُ العواملَ أن تعمل في معمول واحد إن اتفقت في طلب المرفوع، أو أن يؤخر ضمير الأول إن اختلفا في الطلب كما هو رأي الفراء[٤٢]. وإعمال الأول لا يؤدي إلى شيء من هذه المحضورات والمحذورات.

وقد ناقشَ ابن عصفور تعليلَ الكوفيين بكونِ العربِ تعتني بالمتقدم - بأن هذا لا حجَّةِ فيه، بل إن العربَ أعملت

المتأخر في مثل قولهم: إنْ لم يقم زيدٌ قام عمروٌ، فالجازم للفعل المضارع هو المتأخر "لم" وليس "إنْ" والعربُ تلاحظ الجوارَ أكثر مما تلاحظ التقدم، فقد قالوا: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" بجر "خَرِبٍ" لمجاورته لـ"ضَبٍّ" مع أنه مرفوعٌ لأنه صفة لـ"جُحْرُ". فالعامل الأخير في التنازع هو الذي تتبناه العرب لمجاورته المعمول[١٣].

ومن إعمال الأوَّل قولُ ذي الرُّمَّةِ:

وَلَمْ أَمْدَحْ لِأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي لَئِيماً أَنْ يَكُونَ أَفَادَ مَالاَ[١٤]

فقد تنازع فعلان هما: "أمدح" و"أُرضي" للعمل في "لَئِيماً" لكنّ الشاعر أَعملَ الأول، وأضمر في الثاني مفعوله فقال: "أُرْضِيَهُ".

ومنه قول الشاعر:

قَطُوبٌ فَمَا تَلْقَاهُ إِلاَّ كَأَنَّمَا زَوَى وَجْهَهُ أَنْ لاَكَهُ فُوهُ حَنْظَلُ[١٥]

فقد تنازع كلٌّ مِن "زوى" و"لاكَ"، وأُعملَ الأول في "حَنْظَلُ" فرفعه فاعلاً له، وأضمير في الثاني مفعوله فقال: "لاَكَهُ".

المذهب الثالث: إعمال كلّ العوامل مطلقاً:

ذهب بعض النحويين إلى أن كلّ عامل من العوامل يعمل في المعمول المتنازع فيه دون تفضيل لعاملٍ على آخر[١٦].

المذهب الرابع: إعمالُ الأخير إذا تنازع أكثرُ من عاملينِ:

ذهب ابن خروف مستقرئاً كلامَ العربِ ووافقه ابنُ مالك – إلى أنَّهُ يتعينُ إعمالُ الأخير إذا تنازع أكثر من عاملين، ويضمرُ في العوامل الأخرى ضميرٌ يعود على المتنازع فيه إذا كان عمدةً، ويحذف إذا كان فضْلَةً.

ففي حديث: "تسبحون وتَحْمَدُونَ وتكبرون خَلْفَ كلّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين" فقد أعمل "تكبّرون" وأضمِرَ في الأول والثاني ضميرها، أي: تُسبحون الله فيه إياه وتحمدون الله فيه إياه، ثم حذفت هذه الضمائر لأنها فضلة.

ومن ذلك قول الشاعر:

جِئْ ثُمَّ حَالِفْ وَقِفْ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمُ لَنْ أَجَارُوا ذَوُوا عِزٍّ بِلاَ هُونِ[١٧]

فالعوامل المتنازعةُ ثلاثة هي: "جِئ" و"حَالِفْ" و"قِفْ"، والمعمول المتنازَعُ فيه "بالقوم"، وقد أعمل الشاعر الأخير "قِفْ" بدليل تعديته بحرف الجرّ "الباء"، وحذف الضمائر من الفعلين الأول والثاني لأنها فضلة والأصل: جِئهُم وحَالفهم.

المذهب الخامس: إعمال الأول إذا تنازع أكثر من عاملين:

ذهب بعض النحويينَ إلى وجوب إعمال العامل الأول إذا تنازع أكثر من عاملين ويضمرُ معمولٌ للعوامل الأخرى، وقد استدل أصحاب هذا المذهب بقول أبي الأسود الدؤلي:

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ أَخٌ لَكَ يُعْطِيكَ الجَزِيلَ وَنَائِلَهْ[٤٨]

فالعوامل ثلاثة هي: "كَسَاكَ" و"لم تَسْتَكْسِهِ" و"اشكُرَنْ"، والعاملُ في "أخ" هو الفعل الأول، وعمل الثاني والثالث في ضميره، وأُظهِرَ الضميرُ لأنه لا محذور من إظهاره.

المذهب السادس: إعمال العوامل كلها في المعمول حالة الرفع:

ذهب الفراءُ إلى أن كل العوامل تعمل في المعمول المتنازع فيه إذا استوت في طلب المرفوع، مثل: قام وقعد أخواك، فإنّ كلاً من الفعلين عمل في "أخواك" على أنه فاعلٌ مرفوع لها.

أمّا إذا اختلفا في الطلب رَفعاً ونصباً فيضمر المرفوعُ ويؤخرُ مثل: ضربني وضربتُ زيداً هو[٤٩]. وقد رَدَّ ابن عصفور مذهب الفراء، ووصفه بأنه رأيٌ فاسدٌ، لأنه قد تقرر أن كل عامل لابد من أن يُحدثَ إعراباً، وعلى رأي الفراء يكون العاملان قد أحدثا إعراباً واحداً وهو كسرٌ لِما اطرد في كلام العرب[٥٠].

٩- ملاحظتان:

الأولى: إنّ ما تقدم من مذاهب واختيارات في إعمال العوامل المتنازعة يقوم على صلاحية كل عامل للعمل في المعمول بدون مرجح لواحد على غيره، أما إذا وجد المرجح فلا يدخل تحت هذه المذاهب ولا تتحكم فيه تلك الخيارات بل يصار إلى إعمال العامل الذي صاحبته المرجحات للعمل.

فإذا قيل: ضَرَبْتُ بل أكرمتُ خالداً، فإنه يجب إعمال الثاني بسبب دخول حرف العطف "بل"؛ لأن العامل الثاني أصبح هو المقصود في المعنى فيكون له الأعمال في حين أن الأول أصبح غير مقصود. وإذا قيل: ضربتُ لا أكرمتُ زيداً، فإنه يجب إعمال الأول بسبب دخول حرف العطف "لا" التي نفت وقوع الثاني، فيكون الأول هو المقصود بالمعنى والإعراب[٥١].

الثانية: أغفل النحاة ذكر مثال لإعمال العامل الثاني إذا كانت العوامل أكثر من اثنين، بل سكتوا عنه، لأنه لم يحفظ إعماله عن العرب ولم يرد في كلامهم كما قاله المرادي[٥٢].

١٠- نتائج اختيارات الإعمال:

تتنوع طلباتُ العوامل، فمنها ما يطلب المعمولَ العمدةَ المرفوعَ كالفاعل ونائبه، ومنها ما يطلب المعمولَ الفضلةَ كالمفعول به والظرف والجار والمجرور وغيره.

وهذا يستدعي العودة إلى المذاهب المتقدمة التي كان لها اختيار في الإعمال أو الإهمال حتى يتضح ما سيكون من معنى ومن إعراب في كل اختيار ومذهب وإليك تفصيل ذلك:

أولاً: في حالة إعمال العامل الأخير كما هو اختيار البصريين، فإنّ عمل الأول مختلف فيه على النحو الآتي:

أ- يضمر في العامل الأول مرفوعه فقط ولا مانع من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لأن ذلك للضرورة. إذ أنه عمدة لا يجوز حذفه، أما غير المرفوع فلا يُضمر فيه لأنه فضلة لا يجوز أن يعود على متأخر في اللفظ والرتبة وهذا ما ذهب إليه البصريون[٥٣]. فيقال: قاما وقعد الطالبان، ودرستا وذهبت الطالبتان، وأكرمني وأكرمتُ المدرسين. وعليه فلا يجوز أن يقال: ضربتُه وضربني زيدٌ، ولا يقال: مررتُ به ومرّبي زيدٌ.

وأما قول الشاعر:

إِذَا كُنْتُ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ فِي الغَيبِ أَحْفَظَ لِلودِّ[٥٤]

فقد جاء بالضمير المنصوب في "ترضيه" لأنه ضرورة شعرية، ويرى بعضهم أنه قياس جائز لا ضرورة فيه ولا محذور من الأضمار قيل الذكر لأنه وارد في كلام العرب فقد قالوا: رُبَّهُ رَجُلاً، وَنِعْمَ رَجُلاً[٥٥].

ومثل هذا قول الشاعر:

عَلَّمُونِي كَيْفَ أَبْكِيهُمُ إِذا خَفَّ الفَطِينُ

فالفطين فاعل "خَفَّ" وقد أضمر في الفعل الأول مفعوله "أبكيهم" وهو إضمار قيل الذكر لضرورة الشعر، لكنّ ابن عصفور جعل هذا الأضمار إضماراً من غير ضرورة دعت إليه إذ قد يجوز حذفه[٥٦].

وإذا أضمر المرفوع في الأول فيجب أن يكون مطابقاً للظاهر، وأجاز سيبويه عدم المطابقة فيقال: ضربني وضربتُ قومَكَ، فقال: ضربني بالضمير المفرد، ولم يقل: ضربوني بالمطابقة، وذلك على تقدير: ضربني مَنْ ذُكِرْ، لكن سيبويه صرح بقبح هذا وجعل المطابقة هي الأفصح[٥٧].

ب- وذهب الكوفيون ومنهم الكسائي وتبعه هشام والسهيلي وابن مضاء إلى عدم الأضمار في الأول أما المرفوع فلأنهم يمنعون الأضمار قيل الذكر حتى ولو كان عمدة[٥٨] أما الكسائي ومن معه فيجوزون حذف الفاعل بل يوجبون حذفه هنا، وأما المنصوب فلأنه فضلة لا يجوز أن يعود على متأخر لفظاً ورتبة باتفاق الجميع.

وروي عن الكسائي أنّ الفاعل مستتر في الأول لا محذوف منه، فيقدر مفرداً في الأحوال كلها. وقد استدل الكسائي على حذف الفاعل بقول علقمة الفحل:

تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلُهُمْ وَكَلِيبُ[٥٩]

فقد تنازع العاملان "تَعَفَّقَ" و"أرادَ" في المعمول "رجالٌ" ولم يضمر في الفعلين فاعلاً فلم يقل: "تَعَفَّقُوا" على

إعمال الثاني، ولم يقل: "أرادُوها" على إعمال الأول.

وقد رُدَّ على الكوفيين والكسائي ومن تبعه بما حكاه سيبويه عن العرب إذ قالوا: ضربوني وضربتُ قومَكَ[٦٠]. بإضمار المرفوع في الفعل الأول لأنه عمدة، ومنه قول الشاعر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ[٦١]

فقد أعمل الثاني "أجفُ" بالمعمول "الأخلاء" وأضمر في الأول مرفوعه الواو فقال: "جفوني".

وسمع أيضاً قول الشاعر:

هَوَيْنَنِي وَهَوِيْتُ الغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شِبْتُ فَانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي[٦٢]

بإعمال الثاني "هويتُ" بالمفعول به "الغانيات" وإضمار المرفوع وهو "نون النسوة" في الثاني "هويننني".

وسمع كذلك قول الشاعر:

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[٦٣]

فقد أعمل الثاني "استشعرت" ونصب به "لون" مفعولاً به، وأضمر في الأول "جرى" مرفوعه المستتر.

وبعضهم لا يرى الاستشهاد بهذا البيت في الردّ على الكوفيين والكسائي لأن الضمير مستتر غير بارز فيمكن أن يدعى فيه حذف الفاعل وخلو الفعل منه فيكون كما ذهب الكسائي.

لكن يمكن الاحتجاج به على الفراء القائل بذكر الضمير مؤخراً عند اختلاف طلب العاملين مع أن الشاعر هنا لم يذكره مؤخراً[٦٤].

ثانياً: في حالة إعمال العامل الأول كما هو اختيار الكوفيين فإنّ العوامل الأخيرة تعمل في ضمير ذلك المعمول المتنازَع فِيه عمدةً كانَ أو فضلة، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً[٦٥]؛ لأن الضمير في هذه الحالةِ يعود على متقدم في الرتبة متأخرٍ في اللفظ وذلك جائز.

فيقال: قام وقعداَ الطالبان، ورأيت وأكرمتهما التلميذين، وذهب ومررت به خالدٌ، وطبختُ وأكلتُهُ الطعامَ.

وقد استدل الكوفيون على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة:

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحَلِ[٦٦]

فقد أعمل الأول "تُنُخِّلَ" في المعمول "عُودُ" على أنه نائب فاعل مرفوع، وأضمر في الثاني "استاكت" ضمير يرجع إلى ذلك المعمول فقال: "به".

ويرى مطابقة الضمير للظاهر من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع، ولم يشترط بعضهم مطابقة الضمير للظاهر.

ولا يجوز حذف الضمير من العامل الثاني إذا كان عمدة[٦٧]، أما غير العمدة فيجوز حذفه للضرورة الشعرية عند البصريين كما في قول عاتكة بنت عبد المطلب:

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـــنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ[٦٨]

فالعامل الأول "يعشي" أُعْمِلَ في المعمول "شُعَاعُهْ" على أنه فاعل مرفوع، ولم يُضَمر في العامل الثاني "لمحوا" ضميره المنصوب فلم تقل: "لمحوه". وجوز بعض النحويين حذف ضمير العامل الثاني مطلقاً ولم يشترطوا لذلك الضرورة الشعرية.

ثالثاً: في حالة المذاهب الأخرى التي تقدم ذكرها، مما ذهب إليه بعض النحويين، وابن خروف وابن مالك وما ذهب إليه الفراء وغيرهم فقد ذكرنا إعمال العوامل وإهمالها كلٌّ على حسب مذهبه في موضعه فلتراجع.

١١- متى يجب ذكر ضمير العامل الأول وتأخيره؟

إذا أُعمل العاملُ الثاني في الاسم المتنازع فيه، فإن العامل الأول يضمر له مرفوعه عند البصريين ولا يضمر عند الكوفيين، ويحذف عند الكسائي، أما الضمير غير المرفوع فلا يضمر حتى لا يعود على متأخر لفظاً ورتبة، وهناك من جوز إضمار غير المرفوع في الأول وقد تقدم ذلك مفصلاً. وهنا نذكر حالاتٍ يجب فيها ذكر ضمير العامل الأول وتأخيره ولا يجوز حذفه وذلك كما يأتي:

الحالة الأولى: إذا أَوَقَعَ حَذْفُهُ في لَبْسٍ.

فيقال: استعنتُ واستعانَ عليَّ زيدٌ به، فقد ذكر الضمير "به" متأخراً ولا يجوز حذفه، لأنه لو حذف لحصل إلتباس في المحذوف هل هو مستعان به أو مستعان عليه؟ وربما تبادر إلى الذهن التقدير الثاني، فيذكر الضمير رفعاً للإلتباس، ويؤخر تحاشياً للإضمار قبل الذكر[٦٩].

الحالة الثانية: إذا كان العامل من باب "كَانَ".

فيقال: كنتُ وكان زيدٌ صديقاً إِيَّاهُ.

فقد ذكر الضمير "إياه" متأخراً وهو خبر "كنتُ"، ولا يجوز أن يحذف لأنه في الأصل خبر عمدة أي: أنا صديق.

وقيل: يجوز إضمارهُ مُقَدَّماً، وقيل: يذكر اسماً ظاهراً، وقيل: يحذف ولا يذكر.

الحالة الثالثة: إذا كان العامل من باب "ظَنَّ".

يقال: ظَنَّني وظَنَنْتُ زيداً قائماً إيَّاهُ.

نجد أن الفعل الثاني "ظننتُ" أخذ مفعوليه "زيداً قائماً"، وأما الفعل الأول "ظنَّني" ففاعله "هو" يعود إلى "زيد"، ومفعوله الأول ياء المتكلم، ومفعوله الثاني الضمير المنفصل المنصوب المؤخر "إياه" وهو في الأصل خبرٌ عُمّدَةٌ فيذكر ويُؤخر.

وقيل: يقدم الضمير، نحو: أَظُنُّ وَيَظُنَانِي إيَّاه زيداً وعمراً أخَوَيْنِ.

وقيل: يحذف الضمير، نحو: أَظُنُّ ويظناني زيداً وعمراً أخوين.

وقيل: يذكر ظاهراً، نحو: أَظُنُّ ويظناني أَخَاً زيداً وعمراً أخوين[٧٠].

١٢- من الإضمار إلى الإظهار:

قد يُعدلُ من الضمير إلى الظاهر إذا حصل في الإضمار مخالفة لِمَا يُفسرهُ وعدم مطابقة له، وذلك بأن يكون ضمير الفاعل العامل المهمل خبراً في أصله عن مفرد مع أنّ ما يفسره غير مفرد. مثل قولهم: أظنُّ ويظناني زيداً وعمراً أخوين.

أعمل العامل الأول "أظن" بمفعوليه "زيداً وعمراً أخوين"، وأُهمل العامل الثاني "يظناني" وهو بحاجة إلى مفعول ثانٍ لأن مفعوله الأول الياء، فإذا أتى بالمفعول الثاني ضميراً وقيل: أظن ويظناني إياه زيداً وعمراً أخوين، لكان الضمير "إياهُ" مطابقاً بالإفراد للياء، وهو خبر عنها في الأصل، لكنه غير مطابق لما يفسره "أخوين" وحينئذٍ فلا مطابقة بين المُفَسِّرِ والمُفَسَّرِ فيصار إلى الظاهر فيقال: أظن ويظناني أخاً زيداً وعمراً أخوين.

فالضمير "إيَّاهما" مطابق للمُفَسِّرِ "أخوين" لكنه غير مطابق لليـاء التي هي في الأصل مبتدأ وهذا الضمير خبرها.

وبناء على تعذر المطابقة مع الإضمار وجب العوة إلى الإظهار فقيل "أخاً" في المثال بموافقة للمخبر عنه وهو الياء. ولا يَضُرَّهُ مخالفته الأخوين لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره فيقال: أَظُنُّ وَيَظُنانِي أَخاً زيداً وعمراً أخوين.

وقد يخرج هذا من باب التنازع لأن كلَّ عامل قد استوفى مَعْمُولاَتِه وهذا ما ذهب إليه البصريون، وأجاز الكوفيون الإضمار، الذي يراعي جانب المخبر عنه وهو الياء في مثل هذا المثال، وهناك من أجاز حذفهُ[٧١].

١٣- أمور لا تنازع فيها:

سبق القول بأن التنازع بين العوامل يقع في المعمولات التي تحقق فيها شروط التنازع كالمفاعيل، والظروف وغيرها، وهناك معمولات لا يجري فيها تنازع عند جمهور النحويين وهي:

أولاً: الحال والتمييز:

من شروط الحال والتمييز أن يكونا نكرتين، ومن شروط المعمول المتنازع فيه أن يكون صالحاً للإضمار والحال والتمييز لا يضمران لأن الضمير معرفة وهما نكرتان.

وقد أجاز ابن معطي التنازع في الحال، فيصح أن يقال: زرني أزرك راغباً، على إعمال الفعل الثاني "أزرك"، ويقال: زرني أزرك في هذه الحالة راغباً، على إعمال الفعل الأول.

ويُعتَرَضُ على ابن معطي بأن هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه[٧٢].

ثانياً: المستثنى:

إذا قيل: ما قام وقعد إلاّ زيدٌ، وما عملتُ وظننتُ إلاّ زيداً قائماً، وإنما ذهب وصلّى عليٌّ.

فإن المستثنى في هذه الأمثلة منه مرفوع ومنه منصوب، ومنه مستثنى بإلاّ ومنه مستثنى بإنما، وهناك أفعال متقدمة ومعمولات متأخرة، فهل ذلك من التنازع أم لا؟ وللإجابة على هذا نذكر التفصيل الآتي من الأقوال:

أ- القول الأول: ليس في المستثنى تنازع؛ لأنه إذا أضمر في الفعل المهمل ضمير وقيل: ما قام هو وما قعد إلاّ زيدٌ، فإنّ [هو] لم يدخل في حكم [إلاّ] مما جعل القيام منفياً عن زيد، مع أنه ثابت له وبذلك ينعكس المعنى.

وإن قيل: ما قام إلاّ هو وما قعد إلاّ زيد بإدخال [هو] في حكم [إلاّ] ثم حذف الضمير مع [إلاّ] لدلالة الموجودة عليها، فإنّ البصريين لا يجيزون حذف الفاعل، لكن ابن هشام قد أجازه، وإن لم يحذف [إلاّ هو] فهو خلاف المسموع.

وما ورد في بعض النصوص التي يدلّ ظاهرها على جواز التنازع في المستثنى فمؤوّلٌ كقول الشاعر:

مَاصَابَ قَلْبِي وأَضْنَاهُ وَتَيَّمَهُ إِلاَّ كَواعِبُ مِنْ ذهل بنِ شَيبَانَا[٧٣]

وتأويله بأنه من الحذف لِدليل، أي: مَاصَابَ قَلبي إلاّ كَواعِبُ وَمَا أَضْنَاهُ إِلاّ كَواعبُ ويلزم من هذا التأويل حذف الفاعل الذي يمنعه البصريون. ومنهم من يرى أن مسموع الحذف في البيت وجود المحذوفِ بالمعنى باعتبار المذكور[٧٤].

ب- القولُ الثاني: حوازُ التنازع في المستثنى مطلقاً، وهو قولُ بعضِ العلماءِ ومنهم الراوندي، ولا فرق بين أن يكون المستثنى مرفوعاً أو منصوباً أو أن يكون مستثنى بإلاّ أو بإنّما.

وعلل أصحابُ هذا القول الجواز بأنّ القياسَ يقتضي أن يُقال: ما قام وقعد إلاّ زيدٌ هو؛ لأن الفعلين "قام" و"قعد" فُرِّغا للعمل فيما بعد "إلاّ" فينبغي أن يعمل أحدهما في الظاهر والآخر في الضمير المنفصل؛ لأن الحَصْرَ يوجب انفصال الضمير بعده.

لكن لما أمكنَ اتصال الضمير بعامله تعين ذلك، ويلزم من هذا الاتصال أن يكـون الضـمير مقـدماً لفظـاً ومـؤخراً رتبة؛ لأن رتبةَ الضمير تأتي متأخرة بعد مرجعه، ويلزم من تأخره في الرتبة أن يكون مثبتاً لأنه داخـل في حكـم [إلاّ] التي قبله، فتأخير الضمير في الرتبة دليل على إثباته، وتقديمه في اللفظ لا صلاح اللفظ لا يُعْتَدُّ بـه مانعـاً. وعـلى مـا تقدم فيجوز أن يقال: ما قام هو وقعد إلاّ زيدٌ.

هذا هو القياس في التنازع لكنّ الاستعمال على خلافه لأن الحصر مدلول التأخير الأصلي ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله.

ولم يستشكل أحد من هؤلاء التنازعَ بعد [إنّما] التي يجب انفصال الضمير بعدها أيضاً لإفادة الحصر مـع أنهـا مثـل [إلاَّ].

ج- القول الثالث: جواز التنازع في المستثنى المنصوب فقط، وأنَّ منع التنازع يكون في المسـتثنى المرفـوع، وهـذا مـا صرح به الرضي[٧٥]، فيجوز أن يقال: ما ضربتُ وأكرمتُ إلاّ زيداً على التنازع.

وذكر أصحاب هذا القول الفرق بين المرفوع والمنصوب، بأن المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكـلام عـلى تقـدير ضميره، بخلاف المرفوع فإنه عمدة.

وإذا دققنا النظر نجد أن هذا فرقاً غير نافع في ظل انعكاس المعنى المراد من الاسـتثناء إن أضـمر في الفعـل المهمـل بدون [إلاّ]، ولزوم حذف الفضلة الواقع بعد إلاَّ.

وقد صرح العلماء بأن المحصور فيه لا يحذف ولو كان فضلةً، وأنـه يقتضيـ الامتنـاع إذا كـان المنصـوب عمـدة في الأصل، نحو: ما علمتُ وظننتُ إلاّ زيداً قائماً.

لذلك فإنه من الأحسن والأفضل أن لا يفرق بين المستثنى المرفوع والمنصوب وأن يسوِّي بينهما في الأحكام امتناعـاً أو جوازاً.

ثالثاً: المفعول له:

جوّز جمهور النحويين التنازعَ في المفعول فيه قياساً على سائر المفاعيل وبخاصة جوازه في المفعـول فيـه "الظـرف" المقرون بفي، فكذلك يقدر المفعول له مقترناً باللام.

وهناك من العلماء من منع التنازع في المفعول له كالراوندي مفرقاً بينه وبين المفعول فيه بـأن الظـروف يتوسـع فيهـا مالا يتوسع في غيرها.

فإذا قيل: صمتُ وسرتُ يومَ الخميس بدون تقدير [في] أي: صمته لكان ذلك صحيحاً، بخلاف المفعول له لا يقال فيه: قمت وسرت خوفاً، إذ لا يجوز قمته أي: الخوف لعدم التوسع فيه[٧٦].

ومن الله الهداية والتوفيق.

الهوامش

الإمام العلامة ابن منظور، لسان العرب، داء إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة، ج ٤ ، ص ٦ ، "فزع"، الإمام اللغوي محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الطبعة القديمة، ج ٥، ص ٥٢، "نزع".

٢ وضعت هذا التعريف قريباً من تعريف ابن هشام، وللنحويين تعريفات متعددة للتنازع لكنها تؤدي إلى معنى واحد مع تفاوت يسير. ابن عصفور علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي .ت ٦٦٩ هـ ، شرح جمل الزجاجي المعروف بالشرح الكبير، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، طبع في العراق، ج ، ص ٣ ٦، ابن مالك أبو عبد الله محمد جمال الدين .ت ٦٧٢هـ ، ألفية ابن مالك مع شرحها لابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة عشرة، ج ٢، ص ٥٧ ، الهرمي عمر بن عيسى بن إسماعيل .ت ٢ ٧هـ ، المحرر في النحو، تحقيق: د. منصور علي محمد، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ٥ ٢م، ج ٢، ص ٧٣٥، ابن هشام أبو محمد جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري .ت ٧٦هـ ، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الفكر، بيروت، لبنان، ٤٢ هـ/ ٢م، ص ٢٥٩، الأشموني علي بن محمد بن عيسى .ت ٨ ٩ هـ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبّان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٧ ٤ هـ/ ٩٩٧ م، ج ٢، ص ٢ .

٣ الحديث صحيح رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة ﷺ، إلاّ أن رواية مسلم بلفظ: "تُسبِّحونَ وتكبّرون وتَحْمَدُونَ دُبرَ كل صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين مرة". الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي .ت ٩هـ ، التوشيح شرح الجامع الصحيح، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، ٩ ٤ هـ/ ٩٩٨ م، ج ٢، ص ٨، والإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري .ت ٢٦هـ ، صحيح مسلم، تعليق وشرح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٨ ٤ هـ/ ٩٩٨ م، ج ، ص ٣٣٩.

٤ المبرد أبو العباس محمد بن يزيد المبرد .ت ٢٨٥ هـ ، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، ج ٣، ص ٢ .

٥ انظر المصادر المتقدمة في تعريف التنازع.

٦ ابن هشام، شرح قطر الندى، ص ٢٧٦، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٨٩ .

٧ البيت للحطيئة، وفي رواية " لا حمد لديك ولاذم"، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، / ٣ ٦.

٨ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، ج ٢، ص ٤٥ .

٩ واسم المصدر يكون فيه تنازع كالمصدر. الصبان محمد بن علي الشافعي .ت ٦ ٢ هـ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ضبطه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٧ ٤ هـ/ ٩٩٧ م، ج ٢، ص ٤٥ .

ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٨٩ . الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٤٧ .

الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ج ٢، ص ٤٧ . الشنقيطي، أحمد بن الأمين الشنقيطي .ت ٣٣ هـ ، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٩ ٤ هـ/ ٩٩٩ م، ج ٢، ص ٣٥٧.

٢ وفي البيت تنازع آخر بين فعلين متصرفين هما "قضى" و"وَفَّى" وتنازعا في "غريمه" ليكون مفعولاً به لكل واحد منهما.

٣ "هاء" اسم فعل أمر بمعنى "خذ" والميم علامة للجمع، والأصل "هاكم" أبدلت الكاف واواً، ثم أبدلت الواو همزة، وقيل: إن الهمزة بدل من الكاف مباشرة. الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٥ .

٤ "ولم أنكل" أي: لم أعجز، و"مِسْمَعًا" بكسر الميم الأولى اسم رجل، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٦ .

٥ الأزهري، شرح التصريح، ج ، ص ٧ ٣.

٦ الأزهري، شرح التصريح، ج ، ص ٧ ٣.

٧ المصدر السابق.

٨ ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٨٦ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى، في الكويت، ٤٢ هـ/ ٢م، ج ٥، ص ٦٢٥.

٩ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٢ .

٢ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٢ .

٢ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٢ - ٤٤ .

٢٢ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٥ .

٢٣ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٢ .

٢٤ فقولهم: قام وأظن زيد، ليس من التنازع عند الجمهور لعدم وجوب توجه العاملين "قام" و"أظن" إلى "زيد" لاحتمال أن يكون العامل الثاني ملغياً، أو عاملاً في ضمير المعمول والضمير هنا فضلة. وأجاز الفارسي كونه من التنازع، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٥ .

٢٥ المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٧٦، ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٥، ص ٦٢٧، الشنقيطي، الدرر، ج ٢، ص ٣٥٤.

٢٦ لأنه معطوف على جواب [لو] المنفي وهو [كفاني]، لأن "لو" حرف امتناع لامتناع، أي: ينتفي جوابها لانتفاء شرطها، فإذا قلت: لو قرأتَ نجحتَ فإن النجاح غير حاصل لعدم حصول القراءة، فإذا كان ما بعدها مثبتاً قبل دخولها أصبح منفياً بها، وإذا كان منفياً قبل دخولها أصبح مثبتاً بدخولها لأن نفي النفي إثبات.

٢٧ الشنقيطي، الدرر، ج ٢، ص ٣٥٤.

٢٨ ابن هشام، شرح القطر، ص ٢٦٨.

٢٩ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٤ .

٣ أي تكون الواو حرف استئناف لا حرف عطف.

٣ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ، ص ٦٢٢.

٣٢ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٤ .

٣٣ يحفظ هذا البيت بكسر الكاف من [أتاكِ أتاكِ] على أنه خطابٌ لمؤنث، ويرى بعضهم أنه بفتح الكاف خطاباً لمذكر، مستدلاً بقوله: [احبسِ احبسِ] بدون ياءٍ لو كان الخطاب لمؤنث لقال: [احبسي احبسي] بالياء، ومفعول احبس محذوف أي: احبس نَفسَك. انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٣ . الشنقيطي، الدرر، ج ٢، ص ٣٥٥.

٣٤ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٣ .

٣٥ الشنقيطي، الدرر، ج ٢، ص ٣٥٥.

٣٦ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٣ .

٣٧ ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٨٦ .

٣٨ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٧ .

٣٩ الهرمي، المحرر في النحو، ج ، ص ٧٣٥، الأشموني، شرح الألفية مع حاشية الصبان، ج ٢، ص ٤٨ .

٤ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ، ص ٥ ٦.

٤ فإذا قيل: إنْ قام زيدٌ والله يقمْ عمروٌ، فإن [يقم] جواب إن الشرطية مجزوم، وإذا قيل: والله إن يقم زيدٌ ليَقُومَنَّ عمروٌ فإن الجواب للقسم. ابن عصفور، شرح الزجاجي، ج ، ص ٣ ٦، الهرمي، المحرر في النحو، ج ٢، ص ٧٣٥.

٤٢ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٨ .

٤٣ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ، ص ٢ ٦.

٤٤ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ، ص ٥ ٦.

٤٥ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ، ص ٥ ٦.

٤٦ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٨ .

٤٧ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٩ .

٤٨ الأزهري، الشيخ الإمام خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ذار الفكر، ج ، ص ٦ ٣، الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ج ٢، ص ٤٩ .

٤٩ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ، ص ٧ ٦، شرح الأشموني على الألفية، ج ٢، ص ٥ ، السيوطي، الهمع، ج ٣، ص ٩٤.

٥ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ، ص ٨ ٦.

٥ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٨ .

٥٢ الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ج ٢، ص ٤٩ ، مع حاشية الصبان عليه.

٥٣ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ، ص ٦ ٦.

٥٤ الأزهري، شرح التصريح، ج ، ص ٣٢٢، الأشموني، شرح الألفية مع حاشية الصبان، ج ٢، ص ٥٣ .

٥٥ فاعل نعم ضمير مرفوع تقديره [هو] يعود على التمييز وهو "رجلاً".

٥٦ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ، ص ٦ ٦.

٥٧ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٩ .

٥٨ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٩ .

٥٩ معنى "تَعَفَّقَ" – بالعين المهملة – استتر، و"الأرْطى" بسكون الراء – اسم شجر، والضمير في "لها" يعود إلى البقرة الوحشية، و"بَـذَّتْ" – بتشديد الذال المعجمَة – غلبت، و"النبل" السهام، و"كَلِيب" جمع كلب على وزن عبيد جمع عبد. انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ، ص ٩ ٦، الأشموني، شرح الألفية، ج ٢، ص ٥ .

٦ الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ج ٢، ص ٥ ، مع حاشية الصبان، الأزهري، شرح التصريح، ج ، ص ٣٢.

٦ المصادر السابقة.

٦٢ المصادر السابقة.

٦٣ معنى "كُمْتاً" جمع أكمت – مأخوذة من الكتمة وهي حمرة تضربُ إلى سواد، وهي صفة للخيل أي: ترى خيلاً كمتاً، و"مُدَمَّاة" صفة ثانية للخيل، أي: شديدة الحمرة مثل الدم، و"متونها" ظهورها، و"استشعرت" جعلته شعاراً ولباساً لها، و"المُذهب" بضم الميم المموه بالذهب. المبرد، المقضب، ج ٤، ص ٧٥، الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ج ٢، ص ٥٢ .

٦٤ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ، ص ٨ ٦.

٦٥ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ، ص ٦ ٦.

٦٦ و"هي" ضمير يعود إلى المرأة، و"تستك" معناه تستعمل السواك، و"أَرَاكَةٍ" مفرد جمعه الأراك، و"تُنُخِّلَ" مبني للمجهول، وقد روي بالحاء المهملة، وبالخاء المعجمة أي: اختير، وهو جواب إذا، و"الأسحل" بكسر الهمزة فسكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل يتخذ منه السواك. انظر: الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ج ٢، ص ٥٤ ، مع حاشية الصبان.

٦٧ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٩ .

٦٨ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ، ص ٦ ٦.

٦٩ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٥٥ .

٧ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ، ص ٦ ٦-٧ ٦. الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ج ٢، ص ٥٧ .

٧ الأزهري، شرح التصريح، ج ، ص ٣٢٢. الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ج ٢، ص ٢ – ٥٧ .

٧٢ الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ج ٢، ص ٥٨ .

٧٣ الأزهري، شرح التصريح، ج ، ص ٩ ٣. الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٥٩ .

٧٤ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٥٩ .

٧٥ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٥٨ .

٧٦ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٢، ص ٥٩ .